آراء

دحر الأعداء افتراضياً

أحمد سعداوي

انحدر على مدى السنوات الماضية منسوب حرّية التعبير في الفضاء العام داخل العراق بوتيرة متزايدة، ولعلّ أكثر المنعطفات أهمّيةً جسّدتها لحظتان. الأولى غزو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الموصل، والمدن المختلفة في شمال غربي العراق، وما ترتّب عليه من تعبئةٍ لمواجهة هذا التنظيم الإرهابي، فساد مناخ لإعادة تأهيل المليشيات التي كانت منبوذة وتُصنَّف جماعاتٍ خارجةً على القانون. تلاها صعود الواجهات السياسية التي تمثّل المليشيات إلى صدارة المشهد السياسي في العراق، فصارت هذه التنظيمات خطوطاً حمراءَ لا تمسّ، وصارت تملك الجرأة على تهديد وتصفية من يعارضها من دون أيّ خوف من محاسبة قانونية. حتى أنها لم تتورّع مثلاً عن اغتيال أستاذ جامعي وكاتب ومفكّر مثل علاء مشذوب، أمام بيته المجاور لضريح الإمام الحُسَين، لأنه عبّر عن رأي انتقادي ضدّ إيران في صفحته بـ«فيبسوك». ومنذ اندلاع الأحداث في الأراضي الفلسطينية قبل عام، وتتابع المجازر الإسرائيلية، استثمر مدوّنو الجماعات المسلّحة العراقية هذه القضية لتكون معياراً جديداً لتحديد «الوطنيين والشرفاء» وتمييزهم من أولئك «الخونة والعملاء»، وكأنّ مَن في الداخل قادر فعلاً على طرح رأي مخالف لآرائهم. ولا علاقة جذرية لهذا الخطاب الذي تمثّله هذه الجماعات والأحزاب بأصل القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنّما بما «تتصوّره هي» عن هذه القضية، ومدى امتثال الآخرين لهذا التصوّر أو ابتعاده عنه، فحتى لو تبنّى الآخرُ الخطوط العريضة ذاتها للخطاب المؤيّد لحقوق الشعب الفلسطيني، فهو (مع ذلك) من الممكن أن يكون خائناً وعميلاً، لأنّ تصوّراته لا تتطابق حرفياً مع تصوّر هذه الجماعات.

يوزّع مدوّنو هذه الجماعات بإسراف وصف «صهيوني» على كلّ من يخالفهم، حتى لو لم يكن هناك مدوّن أو مثقّف أو إعلامي واحد ينطبق عليه هذا الوصف بشكل حقيقي، فالحقيقة هنا غير مهمّة، المهم هو استثمار الصراع الإقليمي الدائر من أجل التعبئة السياسية وفرض المزيد من السيطرة في الفضاء الاجتماعي العام في العراق. حتى يمكن القول إن هناك معركةً تديرها هذه الجماعات ومدوّنوها في فضاء تجريدي، لا علاقة له بالدم والضحايا ودخان الانفجارات والصواريخ والمآسي الإنسانية المستمرّة على الأرض في فلسطين ولبنان. فهذا الدم المسفوح هو الأحقّ بالحماسة والانفعال من تراشق الاتهامات والتخوين داخل فقاعة مواقع التواصل الاجتماعي.

الحرّية النسبية ما قبل يونيو/ حزيران 2014، في نقد الجماعات المسلّحة ووصفها بأنها تمارس نشاطاً خارجاً على القانون صار اليوم أشبه بالخيال، فأي منتقد لعمل هذه الجماعات اليوم يتهم بأنه «ضدّ المقاومة»، وتتساقط على رأسه التهم الشنيعة كلّها، التي قد تودي إلى التهلكة. لهذا، وكما قلنا في البداية، فإن كثيرين آثروا الصمت والانزواء، فصارت مهمّة مدوّني الجماعات المسلّحة أصعب، وهنا انتقلوا إلى مستوىً أعمق من البحث عن «الصهاينة»، فدخلنا في مرحلة التفتيش في الضمائر، وتفسير الصمت بأنه معاد. كما أنهم يتجوّلون في الحسابات المختلفة للصحافيين والكتّاب والمدونيين للبحث عن إشارة ما عن الامتعاض أو عدم الراحة، لإعادة إنتاجها في آلة الهجوم المضادّ على الصهاينة الافتراضيين، وليس أولئك الذين على الأرض، الذين يفترض أن تتوجّه نحوهم الجهود والطاقات كلّها لدحرهم هناك، في خطوط التماس مع العدو، لا في مواقع التواصل الاجتماعي.

العالم.. من وعود السلام إلى مديح الحرب

ممدوح الشيخ

تناول مقال عنوانه «شرق المتوسط... غرب الجحيم» («العربي الجديد»، 8 /9/ 2020)، لكاتب هذه السطور، استراتيجية «تجنُّب الحرب» التي تحكّمت بدرجة كبيرة في العقل السياسي الأوروبي خلال عقود مضت. وتنبأ بأن «تجنُّب الحرب» يمكن أن يكون نفسه سبب نشوبها. وهذا ما أكّدت صحّته لاحقاً الحرب الروسية على أوكرانيا، ولكن ما كان مفاجأة أكبر أن الحرب غيّرت العقل السياسي (وبخاصة الألماني) باتجاه التخلّي عن هذه الاستراتيجية، التي أسفرت عن عواقب أبعد مدىً، وأوسع نطاقاً، من العواقب العسكرية والسياسية المباشرة.

وفي مقال تالٍ: «ألمانيا تودّع استراتيجية تجنُّب الحرب» («العربي الجديد»، 28 /1/ 2023) تناول الكاتب تقريراً أصدره آنذاك معهد كونراد إديناور الألماني المرموق، ورسمت أستاذة التاريخ العسكري والتاريخ الثقافي للعنف في جامعة بوتسدام، البروفسورة سونكي نيتزل، صورة شديدةَ الوضوح لما تغيّر. وبحسبها، أحدث غزو أوكرانيا «تغيّراً جذرياً في التهديد المتصوّر لناسٍ كثيرين في أوروبا»، وكان عليهم «مواجهة أسئلة الحرب والسلام التي بدت جزءاً من الماضي»، وكثيرون واجهوها للمرّة الأولى في حياتهم. والجديد مقال بتوقيع الأمير مايكل، أمير ليختنشتاين، خلاصته أن «الجبن» يهدّد الأمن. وليختنشتاين إمارة أوروبية صغيرة استقلّت عام 1866 عن الاتحاد الألماني، وتقع في أوروبا الوسطى، تحدّها غرباً وجنوباً سويسرا، وشرقاً النمسا، ومساحتها 160 كيلومتراً مربّعاً.

نشر المقال في موقع Think Tank يملكه ويديره الأمير (GIS)، وبحسب التعريف المنشور في موقعه يركّز «في تقديم خدمات تعتمد على الاستخبارات». وإذا كان مقال الأمير ينطلق من الموقف الغربي من الحرب الروسية الأوكرانية منطلقاً للتحليل، إلا أنه يتّصف بقدر كبير من العمومية، متجاوزاً هذه الحرب. وبحسب الأمير: «يتطلّب حلّ النزاعات الشجاعة، ومحاولة تجنّب التصعيد من خلال المماطلة ستؤدي إلى العكس».

ويستحضر الأمير بشكل انتقائي لحظات من التاريخ الغربي، ليؤكّد صحّة القضية الرئيسية في المقال، و«لو أظهر الملك جورج السادس ونستون تشرشل ضعفاً مماثلاً في عام 1940، لكان من الممكن أن ينجح هتلر»، وهو يضيف أن قيمة أسهم الدفاع في الأسواق الأوروبية انخفضت مع شائعات حول قرب إجراء مفاوضات لوقف إطلاق النار، «ويبدو أن الافتراض أن السياسيين في عواصم أوروبا سوف يعودون إلى سياسة النعامة، متجاهلين الأسباب الجذرية للحرب». وفي مقارنة مهمّة جدّاً تحت عنوان فرعي: «إظهار التصميم»، يقول الأمير: «رغم أن سفك الدماء أمر مؤسف، فإن إسرائيل تظهر تصميماً على ترسيخ أمنها والدفاع عنه»، وهناك مطالبات لإسرائيل بالتوقّف، ويدَّعي الأمير أن ما يسمّيه «المظاهرات المعادية للسامية» تروّج حتى في أميركا وأوروبا في الحرم الجامعي وفي الشوارع. وفي الختام يكتب: «إنني أنظر إلى الوضع بقلق بالغ. وأشعر أيضاً بالخجل إزاء افتقار أوروبا إلى التصميم على الدفاع عن حرّيتها».

والمقال، في تقدير كاتب هذه السطور، يتجاوز قالبه المهني التقليدي، وبخاصّة من زاوية الصفة الرسمية لكاتبه. وممّا يلفت النظر فيه إحساسه العميق بالمرارة بسبب فشل «سردية الخطر الإيراني» في تحريك مظاهرات مناهضة لإيران، وهي ملاحظة تبلغ الغاية في الأهمّية، وتعني بوضوح أن سردية «أذرع إيران»، لم تستطع أن تزيح السردية الفلسطينية؛ المأساة عمرها سبعة عقود. وكاتب المقال وهو يستنسخ قلب السردية الإسرائيلية: «الدفاع عن النفس» يبدي أسفاً باهتاً على سفك الدماء، وغنيّ عن البيان أن إبداء الأسف شيء مختلف تماماً عن الإدانة. والمقال لا يمثل ردّةً عما يزيد عن نصف قرن من الرهان الأوروبي على «تجنّب الحرب» فقط، بل يمثّل بالقدر نفسه ردّةً أوسع نطاقاً عن وعود غربية (أوروبية وأميركية) بحقبة سلام عالمي تغنّى بها الفلاسفة، وصوّرتها اليتوبيات بدءاً من القرن الثامن عشر، وحفلت بها وثائق دولية عديدة كانت تدور حول مقولة «المركزية الأوروبية»، بما كانت توحي به من إيحاءات مفعمة بالتفاؤل بهذه القيادة (العقلانية التنويرية الرشيدة) للعالم. ولقد غمر عالم الجنوب/ الشرق طوفان من الأدبيات استهدفت وصم ما هو خارج الغرب كلّه بالبربرية، وبالميل المتأصّل نحو العنف، وهي أكذوبة تصدّعت في الحربَين العالميتَين، واليوم تنهار تماماً في غزّة.

عندما تعجز مصر عن نعي الأبطال

عمر سمير

في نهاية يوليو/ تموز الماضي اغتيل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، والحركة هي الفاعل الأبرز في القضية الفلسطينية منذ ثلاثة عقود. وفي 27 سبتمبر/ أيلول الماضي اغتيل أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، ثمّ هاشم صفيّ الدين. وفي 17 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، استشهد يحيى السنوار، خليفة هنيّة في رئاسة «حماس»، والمُخطِّط الأوّل للحرب الإقليمية الدائرة منذ أكثر من عام عند حدود مصر الشرقية، التي كانت القضية الفلسطينية ووساطات التهدئة والمفاوضات حولها، الملفّ الأكثر أهمّية في الدور الإقليمي والدولي لمصر طيلة عقود، منذ تحييد مصر عسكرياً بشكل شبه تامّ عن الصراع، وإخراجها منه باتفاقية كامب ديفيد (1978)، وملحقاتها. اللافت للانتباه في تلك الأحداث كلّها أن مصر الدولة بمؤسّساتها الرسمية، سواء الرئاسة أو وزارة الخارجية أو أيّ من القنوات الإعلامية الرسمية وشبه المؤمّمة لصالح النظام، التي تعمل عبر توصيات مرسلة من جهاز سامسونغ، فيما يعرف بـ«إعلام السامسونغ»، لم يصدر منها (هذه المؤسّسات والكيانات) أيّ إدانة واضحة أو نعي ولو شكلياً لهؤلاء الضحايا كلّهم، والرموز الذين قضوا في حرب إقليمية يمكن النظر إليها باعتبارها تدور في المجال الحيوي لمصر، وأنها ضمن خطوط الدفاع الأولى لمصر عبر التاريخ والجغرافيا. قد يقول قائل إن هذه سياسة دولة، وإنه لا ينبغي الانجرار وراء العواطف الجيّاشة للعامّة. والحقيقة أنّنا لا نعتقد أن الحكومة المصرية، ونظيراتها في بعض البلدان العربية، ستتأخّر يوماً عن تعزية شعب الكيان الإسرائيلي إذا اغتيل نتنياهو أو أحد قيادات حكومته أو جيشه أو حتى تُوفّي وفاةً طبيعيةً، بل إن حكوماتنا توزّع برقيات التعزية وترسل مبعوثين أحياناً للتعزية في ضحايا فيضانات وكوارث طبيعية ومسؤولين، هنا وهناك، فما الذي منعها من ذلك؟

في غياب هذا النعي، وجدنا بياناً جيّداً للأزهر (رغم عموميته)، ينعى شهداء المقاومة الفلسطينية الأبطال، رافضاً نعتهم بالإرهابيين، وذهب الشيخ أحمد الطيّب إلى وصفهم بأنهم كانوا «مرابطين مقاومين متشبثين بتراب وطنهم، حتى رزقهم الله الشهادة وهم يردون كيد العدو وعدوانه، مدافعين عن أرضهم وقضيتهم وقضيتنا باعتبارها قضية العرب والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها». وهذا ما تجود به قريحة مصر الجريحة في السياق الحالي للأسف، ولذا، فإن سقف المتوقّع من مصر ينخفض يوماً بعد يوم، فحتى شيخ الأزهر لم يستطع ذكر اسم السنوار أو هنيّة، أو أسماء أيّ من زعماء حزب الله، الذين قضوا في بيانه، مما ضايق بعضهم حسرةً على ما وصلنا إليه، ودفع آخرين إلى الدفاع عن الرجل باعتبار هذا سقف الممكن، وهذا السقف ينخفض يوماً بعد يوم، حتى أننا لم نجد صلوات الجنازة الاعتيادية على شهداء غزّة ولبنان، ناهيك عن قيادات المقاومة ورموزها. ولم يذرّ الرماد سوى بعض بيانات لنقابة الصحافيين والمحامين، وبيانات بعض الأحزاب والقوى المُعارِضة.

عجزت مصر الرسمية إذاً عن نعي هؤلاء الأبطال، بل كان الصوت الأعلى إعلامياً للنقد الحادّ لرجالات المقاومة، الذين قضوا، ولنهج المقاومة بعد أكثر من عام على الحرب، وطغى خطابٌ إعلاميٌّ يلوم الضحايا، بل يمجّد بعضه الجلّاد للأسف، كما يحاول أن يفعل إبراهيم عيسى ورفاقه، منذ الأيام الأولى للحرب، مرّة بدعوى أنهم لم يستشيروا أحداً في بدء الحرب، ومرّات بقولهم إن المقاومين يريدون دماءً للمتاجرة بها، ومرّات يمجّدون ذكاء السلاح وقدرة إسرائيل على الوصول إلى قيادات «حماس» وحزب الله وإيران، في استمرار لمسلسل الخزي والعار لبعض قنوات الإعلام، الذي لا يمكن إلا اعتباره عبرياً متحدّثاً بالعربية. فيما ذهب أحمد موسى بعيداً بالمزايدة بانتصارات حرب أكتوبر (1973)، وبالنقاش حول من الشهيد. وانفعل قائلاً إنه ضدّ المليشيات في البلاد كلّها، واستمرّ في تحميلهم مسؤولية عمليات إرهابية في مصر، واقتحام الحدود، واغتيال ضبّاط جيش وشرطة وقضاة مصريين، مفاخراً بأنه وبّخ بعض النقابات المحتفين بالسنوار وأبطال المقاومة، والناعتين له، مزايداً عليهم بمن مات من الجيش والشرطة في سيناء، وغيرها، في وصلة توبيخ وتقريع ومزايدة طغت في حلقة برنامجه بُعيَد استشهاد السنوار. لا ندري لماذا هذا التردّي والعناد والمكابرة من أجهزة سيادية تحرّك المشهد الإعلامي، وتعرف ما يدور في مواقع التواصل من تعاطف شبه تام مع القضية الفلسطينية، ومع ضحايا حرب الإبادة الجماعية الدائرة الآن، سواء في فلسطين أو لبنان. والموقف كذلك، فإن مجاراة هذه الموجة الشعبية من التعاطف كانت تقتضي بياناً مقبولاً على الأقلّ بالنعي كما ننعى الأغراب.

> أعلنت مصر أنها ضدّ تهجير الفلسطينيين، لكنّها لم تواجه «خطّة الجنرالات»، كأن تستخدم معاهدة السلام مع إسرائيل ورقة ضغط

ولو كانت هناك دولة مصرية تدرك مقتضيات أمنها القومي بحقّ لخلّدت هؤلاء الأبطال، الذين يقفون في خطّ دفاعنا الأول ضدّ عدوّ لا يؤمن بحدود، وينشر خريطته المزعومة لما يُسمَّى بإسرائيل الكبرى، التي تشمل مساحةً شاسعةً من بلادنا، باعتبارها الأرض الموعودة، ويحمل شاراتها جنوده في ميادين القتال كلّها، ويتنامى حديثهم عن الحرب الدائمة والموسّعة لتحقيق هذا الغرض بيد حكومة اليمين الديني المتطرّفة، التي تغذّي هذه المشاعر. وليس مُستبعَداً أبداً أن تستمرّ في توسّعها حال انهيار المقاومة ورموزها (لا قدّر الله). والحال كذلك، فإن مصلحةً استراتيجيةً تقتضي الاقتراب أكثر من موقف المقاومة، وبالذات في إطار التنافس على الأدوار الإقليمية، وفي إطار حقائق الجغرافيا والتاريخ، بل والبيانات الرسمية للدولة المصرية القائلة بوحدة وتكامل الأمن القومي العربي. صحيح أن مصر أعلنت أنها ضدّ تهجير الفلسطينيين، لكنّها لم تفعل شيئاً يذكر لوقفه عملياً، بينما تسير «خطّة الجنرالات» وتجبر سكّان الشمال على النزوح، بل لم تستخدم ورقة الضغط الوحيدة التي تمتلكها وهي معاهدة السلام مع إسرائيل، وملاحقها الأمنية، ومنها اتفاقية محور صلاح الدين (فيلادلفي) لسنة 2005، وكان ممكناً حدّاً أدنى متواضعاً أن تتقدّم بشكوى لمجلس الأمن ضدّ احتلال إسرائيل معبر رفح، بوصفه خرقاً صريحاً لاتفاقية إدارة المعبر، وكان يمكن أن تصعّد وتلوّح بإلغاء هذا الاتفاقية، أو أن تبادر للتحلّل منها بالفعل نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية المتكرّرة لها، وتنشر عدداً محدوداً من قواتها في حدودنا، ولو من قبيل الضغط لا أكثر، بهدف ردع التحرّكات الإسرائيلية وتسهيل دخول المساعدات. كان يمكن أن تنضمّ مصر فعلياً لجنوب أفريقيا في قضيتها ضدّ إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية ولم تفعل، رغم أن هذه الأفعال البسيطة هي في إطار الممكن، وتحقّق زخماً للموقف المصري وللدور الإقليمي للدولة العربية الأكبر، التي لطالما روّجت نفسها وسيطاً وحيداً للسلام في المنطقة، فلصالح من هذا العجز، وذلك التدهور في الدور الإقليمي العاجز حتى عن مُجرَّد النعي والإدانة والشجب لاغتيال الأبطال؟

(كاتب مصري)

كاريكاتير

عماد حجاج

هجوم أنقرة... حساسية التوقيت

مدى الفاتح

قبل أيّام من الاحتفال السنوي بذكرى تأسيس الجمهورية التركية (29 أكتوبر/ تشرين الأول)، وإبّان مشاركة الرئيس رجب طيّب أردوغان في قمّة مجموعة بريكس في قازان الروسية، كانت وسائل الإعلام تنقل خبر عملية إرهابية استهدفت موقعاً تابعاً لشركة توساش لصناعة الطائرات المُسيَّرة في العاصمة أنقرة. العملية، التي ثبت ضلوع حزب العمال الكردستاني فيها، لا تزال تشغل الرأي العام، فيما تستمرّ الداخلية التركية في تنفيذ حملة اعتقالات ضدّ أفراد منتمين للحزب، المعروف بعدم تورّعه عن اللجوء إلى العنف أو الإرهاب. صحيحٌ أن الأيدي المباشرة كانت أيدي الحزب، إلا أن هذه العملية أكّدت (كما غيرها) أن هذه المجموعات ما هي إلا مُجرَّد ذراع يستخدمها أعداء تركيا، الذين لم تتوقّف محاولاتهم لإفشال منظومة الصناعات الدفاعية أو لمنع أنقرة من الحصول على التقنيات الكافية لصنع أسلحة رادعة. السلاح والتخطيط والدعم اللوجستي... يشير ذلك كلّه إلى تورّط جهاز مخابرات دولي. من هنا نفهم تصريح أردوغان الذي قال فيه إنهم سيكثّفون جهودهم وسينتجون مزيداً من الصناعات الدفاعية «نكاية بالخونة».

جاءت عملية أنقرة أيضاً بعد وقت قصير على إرسال الدولة التركية رسائلَ إيجابية، من أبرزها دعوة زعيم الحركة القومية، المتحالف مع حزب العدالة والتنمية، دولت بهجلي، إلى إيجاد حلّ لقضية حزب العمّال الكردستاني، مقترحاً الإفراج عن زعيمه عبد الله أوجلان في مقابل حلّ الحزب، والتعهّد بالتوقف عن مسلك العنف. قال: «ليخرج أوجلان من السجن وليتفضّل إلى مجلس الأمة التركي، وليتحدّث من على منبر البرلمان وليقل ما يقوله».

لقيت التصريحات اهتماماً واسعاً وترحيباً من أطراف كثيرة من بينها حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، الذي يُنظَر إليه ذراعاً سياسية لـ«العمّال الكردستاني». ويعدّ بهجلي أحد أبرز الوجوه في النظام السياسي التركي ومن المقرّبين للرئيس أردوغان. بذلك يمكن اعتبار كلمات الرجل، لا مُجرَّد رأي شخصي، بقدر ما هي مبادرة رسمية، خاصّة أن الرئيس كان دعا قبل حديث بهجلي إلى ضرورة العمل على توحيد الصفّ الداخلي التركي لمواجهة الأخطار الخارجية المُحدِقة، وهي أخطار معروفة تتنوع من محاولة إضعاف تركيا، إلى مساعي تقسيمها. مبادرة بهجلي، وإن لم تتكشّف تفاصيلها بعد، إلّا أنها كانت تعبّر على الأقل عن حسن النيات، وعن استعداد أنقرة لطيّ صفحة الخلافات، ومنح الحزب فرصةً أخيرة.

لم تكد أصواتٌ من عائلة أوجلان تنقل تلقّيه هذه المبادرة بشكل إيجابي، حتى فوجئ الجميع بهذه العملية، التي يبدو أنها هدفت لقطع الطريق على أيّ حلّ عقلاني ممكن، وجعل كلّ خطوة نحو التنازل صعبة. ربما يؤكّد ذلك أن أوجلان، على ما كان يحظى به من أهمية وتقدير في وسط مقاتلي وقيادات الحزب، تراجعت أهمّيتُه لمصلحة أصوات راديكالية لا تريد أيَّ حلّ، وتفضّل الاستمرار في حربها على الدولة. الأصوات الرافضة لأيّ تفاوض، التي لا يمكن أن يعلم أحد ما تريد تحقيقه بالضبط، يُتوقّع أن تجد دعماً وسنداً دولياً يشجّعانها على التمسّك بموقفها ذلك، إمّا بإعلان رفض الحوار جملةً، أو بوضع شروط تعجيزية يعلمون مسبقاً أن من المستحيل القبول بها، كشرط انفصال مناطق أو ولايات تركية. سوف تكون هذه الأصوات مفيدةً للمتربّصين الدوليين من أجل توظيفها ضمن مخطّط إنهاك تركيا، وإشغالها بمعارك داخلية، وتهديدات أمنية لا تنتهي، كما ستكون مفيدةً من أجل ممارسة ضغوط سياسية عليها. استخدام هذا النوع من المعارضة المسلّحة متكرّر في أكثر من بلد، ففي السودان ظلّت أسماء مُعارِضة، ومدعومة من جهات خارجية، ممسكةً بسلاحها، وبدعوتها لاستخدام منهج «الكفاح المسلّح» من أجل تغيير النظام عقوداً طويلة، على الرغم من تغير النظام والحكومة أكثر من مرّة. ويقضي أوجلان محكوميته في سجن خاصّ في جزيرة إيمرالي محاطاً بحراسات خاصّة، هو من مواليد ولاية شانلي أورفا التركية 1948 لأبوين مسلمين سنّيين. درس الإعدادية والثانوية في أنقرة في مدارس شرعية داخلية وقرآنية، وكان معروفاً بمواظبته على الصلاة في جماعة، وبتحدّثه العربية مع إجادته الكردية والتركية. تغيّر ذلك كلّه بعد التحاق الشاب بكلية العلوم السياسة في جامعة أنقرة، إذ انتقل بشكل راديكالي من التديّن والمحافظة، إلى الشيوعية والإلحاد، قبل أن يؤسّس حزب العمّال الكردستاني بشكل رسمي في نهاية السبعينيّات، ومع رفاق كانوا في غالبيتهم من العلويين الأكراد. حزب أوجلان وجد دعماً في البداية من شاه إيران، الذي سهّل تمركز قوات الحزب في جبال قنديل شمال العراق، لكن دولاً مختلفة تناوبت على دعمه، فكان يمثّل لها الطريق الأقصر من أجل توجيه ضربات موجعة لتركيا من دون أن يوجّه أحد إليها أصابع الاتهام.

> جاءت عملية أنقرة بعد وقت قصير على إرسال الدولة التركية رسائلَ إيجابيةً إلى «العمّال الكردستاني»

(كاتب سوداني في باريس)

القشّة السورية التي ستُنقذ الأسدَ الضعيف

عبير نصر

بخلاف التحليلات المتفائلة عن مهارته الفريدة في الرقص المتوازن على تناقضات القوى الدولية والإقليمية، فإنّ ظهور بشّار الأسد بين الفينة والأخرى في بهلوانيات سياسية لن تثمر عن شيء، وفي هذا التوقيت الساخن، الذي يؤسّس خرائطَ وتحالفاتٍ وموازينَ قوىً جديدة، يبدو وكأنه متعمَّد، يُراد به إبراز تجاهله لما يحدث، ونأيه التام عنه. الأسد يدرك الخطر المُحدِق به جيّداً، لأنه خسر رفاهية الخيارات، كذلك أوراق اللعب في الوقت بدل الضائع، ليُفهم «حياده» رسالةً تسترضي إسرائيل التي أبقت عليه تحت شعار التخوّف من البديل، عندما لم ترَ في المعارضة السورية، بشقّيها العسكري والسياسي، بديلاً مقبولاً من نظامه، فاستمرّ الأخير في الحكم بداعي الضرورة. قد تفيد الإشارة في السياق السوري إلى ما يمكن تسميته بنموذج «الأسد الضعيف»، الذي حوّل سورية إلى المثال المعياري لما تريده إسرائيل تماماً لكلّ دول المنطقة: طاغية مجرم يحكم بلداً مقسّماً لا هُويّة وطنية واضحة له. أجبر كثيراً من السوريين على تقبّل الرهيب المذهل الذي لا يُصدّق، والذي أصبح ممكناً وعادياً في ظلّ حكمه، وهو اعتبار إسرائيل منقذاً لهم، يهلّلون لعدوانها ويوزعون الحلوى، بصفتها أكثر إنسانية ورحمة من حاكمهم المجرم(!)

إلى ذلك، يبدو أنّ الثورة السورية لم تكن مُجرَّد حرب أهلية، طارئة ومارقة، كما يطيب لبعضهم تسميتها، بل تداخلت فيها مصالح العالم بأسره، في سياق مشروع «الفوضى الخلاقة»، الذي تحدّثت عنه وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، لتُفتح بوابة «الشرق الأوسط الجديد» أخيراً. الجليّ أنّ رياح التغيير ستعصف بسورية «الصامتة» قبل حدوث توافقات بين فواعل الحدث السوري واستعادة فكرة الدولة والهُويّة الوطنية، لتغدو «الفدرالية» مقولة مُتحقّقة، تندرج ضمن مصفوفة (تفتيت المُفتّت وتجزئة المُجزّأ). والتي بدأت بوادرها تظهر مذ صرّح نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف عام 2016، فقال: «تأمل موسكو أن يتوصّل المشاركون في المفاوضات السورية إلى فكرة إنشاء جمهورية فيدرالية». عزّزه تصريح وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري، أمام الكونغرس: «ربّما فات الوقت لإبقاء سورية موحّدة»، ما يؤكّد أنّ فكرة «فدرلة سورية» موجودة منذ سنوات ويعمل لها في الأقبية المظلمة، ويبدو أنّ مثل هذه التصريحات لم تكن سوى «جسّ نبض» لإنقاذ بشّار الأسد، بمعنى من المعاني، وقد بات منحصر الشعبية، يكاد لا يخرج من بيئته الحاضنة إلا بقدرٍ ضئيل للغاية.

على التوازي، يذهب باحثون إلى القول إن تقسيم سورية أصبح أمراً واقعاً، فنظام الأسد يريد الساحل السوري ومدينتي حمص وحماة، والعاصمة دمشق، فيما باتت بقية أشلاء البلاد تحت سيطرة المعارضة والمتطرّفين. وبقليل من التأمّل تبدو رؤيتهم «السوداوية» منسجمة مع خريطة «الشرق الأوسط الجديد»، التي رفعها رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، خلال خطابه في الدورة الـ98 للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تحمل أبعاداً رمزية وجيوسياسية معقّدةً. إذ لا مؤشّرات حقيقية على انسحاب القوى الأجنبية من الأرض السورية، بالتالي سيبقى تقسيم البلاد قائماً، وكلٌّ سعيدٌ بما لديه. إذاً هناك غرف عمليات استشراقية، لها سماسرتها ومحترفوها، ترسم سيناريوهات مشوّهة لا تقع في فضاء توقّعات السوريين على الإطلاق، من بينها سيناريو «الفيدرالية»، ورغم أن الفيدرالية منتج غربيٌّ يراد «فرضه» بالقوة، إلا أنها تبدو متناغمةً بشدّةٍ مع دولة هشّة أساساً، تعاني واقعاً انقسامياً نشطاً، متجسّداً بصورة الكيانات القائمة بحكم الأمر الواقع.

بيد أنّ خطورة اللحظة التاريخية التي يعيشها نتنياهو اليوم، والتي قد لا تتكرّر، ليس شأناً يُستخفّ به، وربّما ستدفعه إلى الذهاب لما هو أبعد من المعقول والمسموح، نتيجة اعتبارات شخصية يمحو فيها عار السابع من أكتوبر (2023)، فيستعيد صورة «سيّد الأمن» الذي سيخلّده التاريخ. في المقابل، ما يجري كلّه من تغيرات وتفاعلات في الجوار، لا يُعطي مؤشّرات يقينية لما يمكن أن تؤول إليه الأمور في سورية في المدى المنظور، فهناك سيولة كبيرة في الأحداث العنفيّة ومصالح متباينة. وفي جذر ما تقدّم ذكره فإن مُخرجات الحرب على غزّة ولبنان، وإجهاد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقيمية، وتعدّد خرائط النفوذ في سورية، أيضاً قرار مجلس الأمن 2254 (دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية)، قد تفرض جميعها فكرة «الفيدرالية» حلّاً نهائياً للأزمة السورية المُستعصِية.

ومثلما تقدّم، يمكن المجادلة ببساطة حول إجرام بشّار الأسد سورياً أو حياده «المُشين» عربياً، لكنّ المؤسف اكتشافه هنا أنّ الحدث السوري أمكن اختطافه بسهولة في ظلّ «حكم الأبد»، ليذوب في دوامة التفاعلات والديناميات التي تغيّرت تغيّراً متسارعاً بعد تهديد الساسة الإسرائيليين بسلخ وجه الشرق الأوسط، وبعد يوم على بدء عملية طوفان الأقصى، التي هزّت جميع المسلّمات المستقرّة عندما زعزعت وجود إسرائيل دولةً في حدّ ذاتها، فسارعت الأخيرة إثر ذلك إلى إعادة تشكيل وعي المنطقة وثقافتها بما يسمح بدمج كيانها الهجين، ودون أيّ تغيير في سياساتها تجاه الفلسطينيين. غير أنّ حالة «الأسد الضعيف» أصبحت مشكلةً حقيقيةً حتّى بالنسبة للإسرائيليين، فحساباتهم المعقّدة مع إيران التي ترفض الفدرلة بشكل مطلق خشيةً من انتقال العدوى إلى أراضيها، باتت تصدّع رؤوسهم. وباللجوء إلى منهجيات الضرورة السياسية فإنّ إسرائيل، التي وقفت ضدّ الإطاحة بالأسد، وضدّ انتصاره في آن، ستقرّر إبقاء الأخير، أقلّه في الوقت الراهن، لأنه سيستحيل عليه لمّ الشمل السوري، وسيبقى البلد مضطرباً على نحو دائم، ريثما تجد بذرة الفدرالية ميداناً خصباً، وهذا هو المطلوب تماماً.

> تعدّد خرائط النفوذ في سورية، وقرار مجلس الأمن 2254، إلى جانب مشاريع للمنطقة، قد تفرض «الفيدرالية» حلّاً نهائياً للأزمة السورية المُستعصِية

إذاً، لم يكن «طوفان الأقصى» سوى شرارة بداية مشروع الشرق الأوسط ذي البهارات الإسرائيلية، لأنّ غزّة ولبنان وسورية، وحتّى العراق كتلة واحدة لارتباطها بالمشروع الفارسي، وهي مُجرّد تفاصيل في المشروع الكبير الذي سيطاول إيران، وربّما تركيا نفسها. بدأت إسرائيل ترسم معالم المنطقة منذ عقود، من خلال رعايتها لاتفاقات عديدة بينها وبين العرب تحت مسمّيات معاهدات «سلام»، ولاحقاً اتفاقيات «تطبيع»، والغاية المبيّتة إنهاء هيمنة النظامين الإيراني والتركي، بعد شلّ أذرعهما في المنطقة. ولاحقاً، تقسيم الدول إلى فيدرالياتٍ وأقاليمَ شبه مستقلّة. عندها فقط، ستظهر ملامح «الشرق الجديد» أكثر وضوحاً وواقعية.

يرى متابعون أنّ إسرائيل باتت اليوم أقرب إلى تحقيق حلمها من أيّ وقت مضى مع بداية تصفية «محور المقاومة»، وبهذه الوحشية المريبة. ذلك كلّه لاختبار حدود ما هو ممكن ومتاح أثناء لهاث إسرائيل لقضم المنطقة، وإلى أيّ مدى يمكن دفع العرب نحو ما تريده من دون تصعيدٍ ملموس منهم. العالم يغلي، وبشّار الأسد يجلس على الحياد. يترقّب وسط تساؤلاته الملتهبة إنْ كان سيحافظ على محور «التنسيق» نفسه، مستبدلاً بـ«مملكة الصمت» فيدرالية «سورية المفيدة»، وكأنّ شيئاً لم يكن، أو أنّ نظامه سيدخل مرحلة التغييرات الجذرية الكبرى. فعلياً لا يستلزم الأمر كثيراً من التفكير حول نجاعة هذين الخيارين، وأحلاهما مرّ بالنسبة للأسد، الذي لا يستطيع إمساك العصا من المنتصف لاسترضاء الأطراف المتناحرة جميعها. ما هو واضح تماماً أنّ سورية مدرجةٌ في الخريطة الجديدة أولوية ملحّة، فما قاله وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش عام 2016، لن يمرّ مرور الكرام: «أريد دولة يهودية تشمل الأردن وأراضي من مصر ولبنان والسعودية والعراق. مكتوبٌ في كتب الحكماء أنّ قدر القدس أن تمتدّ إلى دمشق».

(كاتبة سورية)

الأثر التراكمي لدويّ صفّارات الإنذار

عيسى الشعيبي

لعلّ أكثر التعبيرات المجازية بلاغة، في تشخيص هُويَّة الدولة الشرق أوسطية الشاذّة عن محيطها، ذاك التشخيص الرائج منذ عقود خلت: «إسرائيل دولة فوق جناح طائرة حربية»، في إشارة دالّة على أن الميزة النسبية الأولى للدولة العبرية ماثلة في تفوّق سلاحها الجوّي على محيطها الجغرافي، بفضل كثافة الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية، وتوظيف أفضل الموارد البشرية، فضلاً عن التزام واشنطن بإدامة هذا التفوّق، بمنح ابنها الشقيّ المدلّل أفضل ما لدى الترسانة الحربية للدولة العظمى من طائرات حديثة وخدمات دفاع جوّي مساندة، بسخاء شديد، وتمويل لا محدود، على حساب دافع الضرائب الأميركي.

لم تخسر الدولة المارقة عنصرَ التفوّق الجوّي بعد، ولم تتوقّف يوماً عن التعويل على مقاتلاتها أميركية الصنع لإحداث الفرق، وإيلام المدنيين هنا وهناك دون حدّ، رغم خسارتها القدرة الكلّية في حسم المعارك من الجوّ، وتعثّر أرتالها البرّية في الأرض، الأمر الذي أنزل الدولة المجنونة من على جناح الطائرة الحربية إلى القبو، ودفع الملايين من مستوطنيها المذعورين إلى الملاجئ (نحو 2500 مرّة) على وقع هدير الصواريخ والمُسيَّرات المتدفّقة من الجنوب والشمال، ودويّ صفّارات الإنذار، الأشدّ أيلاماً من صوت القصف، في الليل والنهار، تارّة من شبكة أنفاق غزّة، أوّل الأمر، وطوراً من تحت وهاد جبال لبنان إلى اليوم، في مشهد لم يَدرْ في مخيالٍ مترع بروح العجرفة والاستعلاء وجنون العظمة.

غداةَ يوم 7 أكتوبر (2023) فرّ عشرات الألوف من المستوطنين على وجوههم من غلاف غزّة، تحت وطأة ما جرى لهم صبيحة ذلك اليوم المجيد. وفي اليوم التالي قدّم المذعورون، من هول ما جرى في الغلاف، خدمة مجّانية للمقاومة اللبنانية، التي لم تكن قد انخرطت بعد في الحرب، بتهجير عشرات الألوف من الجليل، خوفاً من «7 أكتوبر» جديد، الأمر الذي أوجد واقعاً لا سابق له في تاريخ الصراع المديد، ونعني به إقامة حزام أمني، ليس في أراضٍ عربية، وإنّما داخل أسوار القلعة الحصينة هذه المرّة، وأنتج للمرّة الأولى ظاهرة نازحين إسرائيليين، وشكّل في الوقت ذاته علامة فارقة، بلبلت بلبال بني إسرائيل، وراحت تداعياتها تُثقل بشدّة على صورة القبيلة الممتازة بين قبائل الشرق الأوسط الرثّة.

مع مرور الوقت، أخذ الشريط العازل يتّسع في الطول والعرض، وبدأت أعداد النازحين هؤلاء تتزايد كلّما زاد دويُّ صفّارات الإنذار، إلى حدّ لم يعد هناك، وفق مصادر عربية محلية مصداقة، وجودُ لإسرائيلي مدني واحد في الجليل، إلا لحفنة هنا أو هناك من المستوطنين المجانين، تماماً كما هو الحال في غلاف غزّة، الأمر الذي يعطي إنذار المقاومة اللبنانية بتحويل حيفا كريات شمونة جديدة، وزناً مضاعفاً عن وزن قصف قاعدة رامات ديفيد المجاورة أو بنيامينا مثلاً، ويخلق نقطة تحوّل لم يُحسَب لها الحساب من قبل، ويجعل هذا التهديد المحمول على أجنحة الصواريخ الثقيلة أمراً قابلاً للتحقّق في المدى المنظور.

وأحسب أن إدخال نحو مليوني نسمة من ساكني حيفا وخليجها الغاصّ بالمتلكات الثمينة والمواقع الاستراتيجية، بإطلاق رشقتين صاروخيتَين غير منتظمتَين في اليوم، على مدى أسابيع، إلى الملاجئ، يعادل من حيث الفعّالية غارة سربٍ من الطائرات الحديثة، وربّما أكثر، ويشكّل بالضرورة أحد أمضى الأسلحة المتّاحة للمقاومة المدجّجة بالصواريخ والمُسيَّرات، نظراً لما يؤدّي إليه الأثر التراكمي هذا من معطيات جديدة وجادّة جدّاً، أكثرها أهمّية على الإطلاق ضغوط العيش في الأقبية، وسط توتّر وهواجسَ مرعبة، تشلّ الحياة العامّة والشخصية، وتحولّها حياة لا تشبه الحياة، لا سيّما لدى شرائح اجتماعية ثرية، ونُخَب ليبرالية، وأصحاب ودائع مصرفية ومهن وخيارات بديلة، وجنسيات مزدوجة.

واقعا «حماس» ونقّادها «الواقعيين»

محمد طلبة رضوان

ما يريده العدوّ، أيّ عدوّ، تجريدك من أسلحتك، فهذا ضمانة انتصاره النهائي، والأسلحة ليست معدّاتٍ فحسب، إنّما حلفاء وداعمون، عسكرياً وسياسياً وإعلامياً وإنسانياً. فإلى من تستند حركة حماس؟ قاعدتها الشعبية في الداخل، وجيرانها من العرب، بالإضافة إلى داعميها من الحقوقيين والإعلاميين والمؤثّرين، خاصّة في الغرب؟ ... ربّما لم تفقد الحركة قاعدتها الشعبية، وإلا ما استمرّت، لكنّها تفقد جزءاً منها، الآن. يعمل إعلام العدوّ على ذلك، ويعمل إعلام حلفاء العدو من العرب على ذلك، ويعمل بعض داعمي القضية الفلسطينية وداعمي المقاومة (وليس حماس الإسلامية أو الإرهابية) على ذلك. تختلف النيّات والأسباب والدوافع، لكنّ الهدف واحد؛ القضاء على «حماس»، ونتيجته واحدة؛ القضاء على المقاومة الفلسطينية.

أما الجيران، من العرب الذين يسعون، بكلّ جهد الكتائب الإلكترونية، إلى ألا يكونوا عرباً، فهم كما هو معلوم لأيّ متابع مشاركون في حصار غزّة، وبعضهم مُحرّض عليه، ومستفيد منه. ولا تتوقّف خدماتهم عند حدود «الفرجة» وإغلاق المعابر والحدود، بل تتجاوزها إلى المشاركة الفعّالة سياسياً وإعلامياً في دعم خطابات العدوّ، وسردياته، وأكاذيبه، وصرف المواطن العربي من المحيط إلى الخليج عن الاهتمام بإبادة آلاف البشر في غزّة، وشغله بمواسم الترفيه، والمزايدة عليه، حال تجاوزه الترفيه إلى الانشغال، ولو رمزاً، بآلاف الشهداء والنازحين والمشرّدين، ووصفه في مواقع التواصل الاجتماعي بأنه ليس وطنياً بما يكفي للانشغال ببلاده عن «الآخرين»، كما أنه سمج ومزايد (هو المزايد) على فرحة الناس ورغبتهم في الحياة، وليس الانتحار مثله ومثل «حماس» الإسلامية الرجعية المتخلّفة، ناهيك عن تحميله مشكلات الكوكب كلّه، التي ينبغي عليه أن يهتم بها قدر اهتمامه بالقضية الفلسطينية، إن كان حقّاً صادقاً في انحيازاته. المهمّ ألا يكون معنا، هنا والآن، حيث مركز البؤس العربي. فشكراً لحسن تعاون الجيران العرب.

هل كان السابع من أكتوبر (2023) «الممكن» الوحيد أمام «حماس»؟ ... يختلف الفرقاء من أنصار حقّ مقاومة المحتلّ بشأن الإجابة، إلّا أنه لا يسع عاقلين، في تقديري، أن يختلفا في أن «حماس» هي الممكن الوحيد أمام المقاومة الفلسطينية، ومن ثمّ تصبح المشاركة، أيّ مشاركة، في تجريدها من أسلحتها أو حلفائها أو القضاء عليها هو عمل «...». ضع بين المزدوجين ما شئت من توصيفات، لكنّ المؤكّد أنه ليس عملاً «واقعياً»، كما أنه من الصعب جداً التوفيق بين مشاركة العدوّ في تجريد «حماس» من أسلحتها، وبين زعم مناصرة القضية الفلسطينية، من حيث المبدأ.

سوف يمنحنا العدوّ ما شئنا من أوقات، بعد تخلّصه من المقاومة (بمشاركتنا) وإبادته مئات آلاف من الغزّيين، لكي نحاول إقناع «حماس» بأن تستفتي شعبها المحتلّ قبل مقاومتها المحتلّ، كما سنحاول إقناعها باستشارة حلفاء العدوّ الصهيوني من عرب، بل واستشارة العدوّ نفسه، والتنسيق معه قبل أيّ عملية عسكرية ضدّه. سنحاول أيضاً إقناع «حماس» بأن عليها أن تجد حليفاً إقليميا آخرَ غير إيران الطائفية، وأن تلتزم في خطاباتها السياسية والإعلامية، حتى في خطابات المجاملات السياسية، ألا تجرح مشاعر جيرانها من العرب غير الطائفيين، أو تعكّر عليهم صفو احتفالاتهم. سوف يمنحنا العدو الوقت الكافي لذلك كلّه، خاصّة أنه يتّسق مع مصالحه، لكن حتى ذلك الحين، ربّما، يلزمنا قليل من الهدوء وكثير من التواضع. الهدوء لأنه ليس من «العقلانية» أو «الواقعية السياسية» الصراخ في وجه رجل ميّت، بدعوى نقده وتقويمه. والتواضع، لأن أغلب هذه الخطابات النقدية (الصادقة على وجه الخصوص) تصدر من أصحاب أفكار وآمال وطموحات، وليس ممارسات سياسية واقعية، ما يجعل حقائق كثيرة، نكتشفها في مكاتبنا تحت أجهزة التكييف، تبدو للمقاومين ألعاباً غير مسلّية في خنادقهم هم، وتحت القصف.

الردّ الإسرائيلي على إيران... وعيد أم وعود؟

عبد الباسط سيدا

وأخيراً، جاء الردّ الإسرائيلي المدروس بعناية من جهة تحديد طبيعة الأهداف، والتوقيت وطول المدة، والأسلحة المستخدمة، والتسويغ السياسي والتغطية الإعلامية. فبعدما أقدمت إسرائيل على قتل معظم رموز «محور المقاومة» وقادته، في كلّ من لبنان وغزّة، وحتى من الحرس الثوري الإيراني، برضىً ضمني أو امتعاض ظاهري من الجانب الأميركي، لا يهمّ ما دامت النتيجة هي نفسها. هذا بالإضافة إلى تمكّن إسرائيل من تدمير مستودعات الأسلحة والبنى التحتية التابعة للمحور المذكور، لا سيما في غزة ولبنان.

وجدت إسرائيل نفسها مضطرّة للتنسيق مع الجانب الأميركي في عملية الردّ على هجوم رفع العتب الإيراني، قبل نحو شهر على إسرائيل، في أعقاب اغتيال إسماعيل هنيّة في طهران، وحسن نصر الله في قلب الضاحية الجنوبية لبيروت، فضلاً عن اغتيال مسؤولين في الحرس الثوري الإيراني في الضاحية الجنوبية ودمشق، بموجب قواعد العمل المتّفق عليها بين إسرائيل والولايات المتحدة منذ عقود، والتي تنصّ على صلاحيات إسرائيل في التدخّل في الأمور والمتغيّرات التي تخصّ دول «الطوق»، بينما تبقى التدخلات في أوضاع الدول الإقليمية الأخرى، خصوصاً التي لديها أبعاد أو علاقات مؤثّرة إقليمياً ودولياً، من اختصاص أميركا، مع أخذ الهواجس الإسرائيلية الأمنية بعين الاعتبار.

وهذا ما يسري على إيران التي تمتلك قوةً عسكريةً كبيرة قياساً إلى الدول الأخرى في الإقليم، ولديها طموحات توسّعية واضحة تحت مختلف التسميات، وبمختلف الطرق والأساليب، بما في ذلك إرسال قواتها في هيئة خبراء أو مستشارين إلى الأماكن الساخنة ليقوموا بأنفسهم بمهام الاستطلاع والتوجيه والقيادة، وحتى الدخول في البازارات والمفاوضات. وبناء على ذلك، كان التأكيد الأميركي للجانب الإسرائيلي بضرورة التريّث والتنسيق المشترك، حتى تكون الولايات المتحدة مستعدّةً مع حليفاتها لأيّ طارئ من الناحية العسكرية، إلى جانب شرعنة الهجوم عبر إدراجه في خانة حقّ الدفاع عن النفس، ومن ثمّ التغطية والتسويق الإعلاميَّين للحدث، وكأنّه كان من الشرّ الذي لا بدّ من الإقدام عليه لتدارك الأعظم.

كان الاعتقاد السائد أن الردّ الإسرائيلي على الهجوم الإيراني المشار إليه (بنحو 180 صاروخاً باليستياً)، ربما تُخلّيَ عنه بعد الاختراقات الأمنية الكبرى لأجهزة اتصالات حزب الله، وعلى أثر سلسلة الاغتيالات المتلاحقة لأبرز القادة السياسيين والميدانيين لحزب الله، وفي مقدّمتهم الأمين العام للحزب حسن نصر الله. ولكن يبدو أن إسرائيل كانت مصمّمة على الردّ لاستعادة هيبتها، التي تعرّضت لهزة كُبرى بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، كما كان النظام الإيراني مضطرّاً لتوجيه صواريخه ومُسيَّراته نحو إسرائيل لإقناع حاضنته بقدرة على المواجهة والتزام الشعارات التي يرفعها منذ هيمنته على السلطة في إيران عام 1979.

والسؤال: هل سيردّ النظام الإيراني على إسرائيل لإعطاء دفعة حيوية لمزاعمه وشعاراته، وهو النظام الذي لم يبع شعبه بانتماءاته المجتمعية كلّها سوى شعارات «الممانعة والمقاومة»؟ أم أنه سيكتفي بالتهديد بالردّ، وسيتلزم في واقع الأمر مبدأ عدم الردّ الذي كان نصر الله يعتبره صيغةً من الردّ؟ ...المناخ الإقليمي والدولي لا يسمح بمزيد من التصعيد نتيجة الحروب والصراعات المفتوحة في عدد من دول المنطقة (اليمن وسورية والسودان وليبيا)، ونتيجة الأجواء المتوتّرة المشحونة في دول أخرى، وهي الأجواء التي قد تتحوّل في أيّ لحظة مواجهاتٍ داميةً أو حروباً مفتوحةً هي الأخرى، ويشار هنا إلى العراق ولبنان على وجه التخصيص، وربّما دول أخرى على وجه الإجمال.

اللافت في الأمر الصراع المسلّح راهناً بين إسرائيل و»محور المقاومة»، الذي كان بعد أعوام من التخادم المشترك بينهم بهدف الحفاظ على السلطة الأسدية في سورية. وقد استُخدِمت سائر الشعارات بهدف شرعنة التدخّل في سورية من جانب مليشيات حزب الله، ومليشيات الحشد الشعبي العراقي، والمليشيات الوافدة الأخرى بقيادة الحرس الثوري الإيراني. فعلى ما يبدو كانت إسرائيل متّفقة (أو متفاهمة) مع «محور المقاومة والممانعة» بصورة مباشرة أو عبر طرف ثالث حول أهمّية الإبقاء على السلطة الأسدية في سورية، ومن أبرز علائم التخادم المشار إليه، الصمت المشترك تجاه الإرهابيين المتشدّدين. بل التفاهم معهم، ونقلهم من مكان إلى آخر، ليقوموا ببعض الأعمال الإجرامية القذرة التي كانت تستخدم لترهيب الناس، ودفعهم نحو الهجرة أو الرحيل، فتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي (الكوكتيل الاستخباراتي) بدأ فعالياته بعدما تمكّن قادته من الهروب من السجون في العراق، وفق مزاعم نوري المالكي، وبعد قيام السلطة الأسدية بإطلاق سراح كثيرين من المعتقلين الإسلامويين المتشدّدين، الذين كانوا في حالة تعاون مع السلطة عينها، والنظام الإيراني، في الفترة التي اعقبت سقوط نظام حكم صدّام حسين في العراق. فقد تعاون الطرفان لتفجير المجتمع العراقي عبر اللعب بالخلافات المذهبية بغية وضع العالم أمام بديلَين فاسدَين؛ الإرهاب أوالاستبداد. أو الإرهاب المنضبط والإرهاب المنفلت، وذلك وفق توصيفات أو تصنيفات الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما. ومع إعلان إسرائيل انتهاء هجومها على إيران، بادرت الولايات المتحدة بالطلب من الجانب الإيراني عدم الردّ منعاً لمزيد من التصعيد. ومن الواضح، بناءً على الاستنتاجات والتصريحات، أن الاتصالات قد استمرّت مع الجانب الإيراني قبل الإعلان عن الضربات الإسرائيلية، ووضعت طهران في صورة ما سيحصل، وطبيعة الأهداف التي ستُقصف، وأُفهمت بضرورة التقليل من شأن الردّ الإسرائيلي وعدم الردّ أو التلويح به، وذلك بهدف ضبط الأمور، والعودة إلى قواعد الاشتباك المعروفة، فأيّ تصعيد غير محسوب في هذه الظروف قد يدفع بالولايات المتحدة نفسها إلى التدخّل.

ويبدو أن الجانب الإيراني قد فهم الرسالة كما ينبغي، وآثر التهدئة، في خطوة تفاهمية مع الجانب الأميركي، الذي ربّما وعد الجانب الإيراني بأدوار إقليمية، وربّما بمخرجات قانونية، أو شبه قانونية، للمشكلات القائمة بين النظام الإيراني من جهة، والغرب على وجه العموم، والولايات المتحدة تحديداً.

في المقابل، يستوقفنا في هذا الموضوع استمرار إسرائيل في عدوانها على المدنيين في قطاع غزّة ولبنان، وصمت بشّار الأسد المطبق، إلى جانب المحاولات الإيرانية الحثيثة للتنصّل من أيّ مسؤولية يمكن أن تترتّب عليها استحقاقات مكلفة. والسؤال في هذا السياق: ما هو الهدف الإسرائيلي من ذلك كلّه؟ هل للموضوع علاقة بمحاولة نتنياهو الابتعاد عن المحاسبة التي تنتظره في حال خروجه من موقع رئيس مجلس الوزراء؟ ... لا نعتقد أن هذه النقطة تفسّر ما حصل ويحصل. فمهما يكن، لا يمكن لإسرائيل أن تستمرّ في حرب مدمّرة على المدنيين في غزّة أكثر من عام، وكذلك الحال مع الحرب على جنوب لبنان، لا سيّما بعدما تمكّن الجيش الإسرائيلي من اغتيال أو تحييد غالبية القيادات العسكرية الميدانية، والقيادات السياسية، وعلى أعلى المستويات الخاصّة بكلٍّ من حركة حماس وحزب الله، وإنما للموضوع علاقة بإحداث تحوّلات كُبرى في المنطقة لصالح إسرائيل، تكون مقدّمةً لتجاوز الالتزامات الدولية، مثل فكرة «حلّ الدولتَين»، والإقرار «بسوريّة مرتفعات الجولان»، ففائض القوة الذي تمتلكه إسرائيل بمساعدة حلفائها في الغرب، في مقابل الضعف والتشرذم العربيَّين، إلى جانب الأزمات المفتوحة التي تعانيها عددٌ من الدول العربية، وهي الأزمات التي تتسبّب في حالة من التدمير الذاتي أشبه بـ»الانتحار الجماعي» الذي تمارسه بعض الحركات الدينية المتطرّفة... ذلك كلّه يجعل من معادلة إمكانية النهوض العربي (ضمن الظروف الحالية) مستحيلة الحدوث، الأمر الذي من شأنه أن يؤدّي إلى تجاوز الالتزامات التي كانت، والمطالبة بقواعدَ جديدةٍ تتناسب مع حسابات المنتصر المهيمن، خاصّة أن جملةً من الدول العربية ارتأت أن تبرم مع إسرائيل اتفاقيات تطبيع ثنائية، وقطعت مع فكرة مبادرة عربية شاملة تلتزم بها الدول العربية كافّة، لأنها ترى فيها نقطةَ قوتها، كما نرى في واقع دول الاتحاد الأوروبي اليوم. هذا في حين أن الصفقات الثنائية باتت السمةَ الغالبةَ التي تميّز علاقات الدول العربية مع الدول الأخرى، وفي المقدّمة منها إسرائيل. وتتفرّع من هذا السؤال المحوري جملةُ أسئلةٍ فرعيّةٍ تُطرَح عن النتيجة المترتّبة على هذا التوجّه؛ هل نحن أمام موجة تهجير اعتباطية جديدة؟ أم أن ما يجري إنّما هو ضمن إطار عملية البحث عن «الوطن البديل»، سواء في صحراء سيناء أم في الضفة الثانية من نهر الأردن، لتهدئة الهواجس الإسرائيلية تجاه عدم التوازن السكّاني الذي تتلمّس آثاره اليوم مع الفلسطينيين؟ ... هي هواجس ستتعاظم في مقبل الأيام، وستشكّل، مع الوقت، المزيد من الضغط على صانع القرار الإسرائيلي الذي لم يتمكّن، لأسباب كثيرة، من تجاوز واقع التحسّب والحذر، ولم يتمكّن من فتح أقنية التواصل مع المجتمع العربي الشعبي، وليس الرسمي الذي يجد نفسه مضطراً لأخذ مزاج الأخير بعين الاعتبار.

الأزمة المتفجّرة المتصاعدة في كلّ من غزّة ولبنان، وربّما مستقبلاً في مناطق أخرى، بل على مستوى المنطقة كلّها، لن تُعالَج بالشعارات التضليلية، ولا بالتخريجات الخرافية، وإنّما تستوجب تحرّكاً موزوناً فاعلاً مؤثّراً يقطع الطريق على محاولات استغلال العواطف، والمتاجرة بها لصالح مشاريع إقليمية توسّعية، الغرض منها هو الهيمنة (لا ضمان حقوق الشعوب عبر مشاريع تكون فعلاً لوجه الله) لمصلحة بعض البشر الذين يتاجرون باسم الله.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

> أيّ تصعيد إيراني غير محسوب في هذه الظروف قد يدفع الولايات المتحدة نفسها إلى التدخّل

> الأزمة في المنطقة لن تُعالَج بالشعارات، بل تستوجب تحرّكاً مؤثّراً يقطع طريق المتاجرة بالعواطف لصالح مشاريع توسّعية

مخيم جباليا

عاطف أبو سيف

لم أستطع أن أمنع نفسي عن الكتابة عن مخيّم جباليا، حين رأيت الصور التي تكشف حجم الدمار الذي تعرّض له، وصور الترحيل القسري الذي يتعرّض له المواطنون هناك، بعدما صمدوا أكثر من عام في وجه حرب الإبادة البشعة. جباليا تُباد، والشمال يُمحى من الوجود بإفراغه من سكّانه وتدمير كلّ شيء فيه، وعدم ترك أيّ أثر للحياة التي كانت هناك. وتنفّذ خطة إفراغ شمال قطاع غزّة نموذجاً قد يمتدّ ليشمل إفراغ مدينة غزّة تدريجياً.

أنظر إلى تلك الصور القاسية كلّها التي تُنشَر من مخيّم جباليا، حيث ما زال جزء كبير من عائلتي، وأهلي وأصدقائي وجيراني. وكما نفعل عادةً ونحن نعيد تكوين الحنين حين ننظر إلى الصور الهاربة من الإبادة، نهرب من حاضرنا إلى عالم الذكريات الأليفة. لم يعد هناك مخيّم، ولم يعد هناك شمال، كما لن يكون هناك غزّة إذا استمرّ المجرم في تنفيذ مخطّطه أمام صمت العالم.

بالكاد أتعرّفُ إلى الشوارع، وبالكاد أستطيع أن أميّز الطرقات أو المباني؛ فالدمار جعل كلّ شيء «كومةً من أخيلة مهشّمة» بكلمات توماس ستيرنز إليوت. ولدتُ هناك وعشتُ حياتي كلّها، باستثناء السنوات التي أمضيتها في الدراسة الجامعية. صحيح أننا لا ننتمي إلى المخيّم بالمعنى الكامل، فانتماء اللاجئ يظلّ إلى المكان الذي هجّر أهله منه، لكنّنا بالمعنى الوطني الكامل ننتمي إلى المخيّم لما شكّله من ذاكرة نضالية وشهادة حيّة على فكرة اللجوء والتهجير القسري الذي تعرّض له أهلنا خلال النكبة. لذلك، يشعُر واحدنا بالزَهْو وهو يقول إنه من مخيّم جباليا، وهو زَهْو اكتسبه المخيّم ولم نكتسبه أفراداً، فهو من أغدقه علينا، وهو من كسانا بحُلّته. لمخيّم جباليا فصل في كلّ ملحمة بطولة وصمود في مواجهة الاحتلال، منذ وجد المخيّم بعد النكبة فوق الكثبان الرملية في شمال بلدة جباليا التي حمل اسمها. في سوافي الرمل، بين جباليا وبيت لاهيا، وإلى الغرب من بيّارات البرتقال التي تحدّ بيت حانون، وقع نصيب المخيّم أن يحمل إرثاً عاصفاً من ذكريات الناس وأوجاعهم وتطلعاتهم إلى البلاد التي هُجّروا منها قسراً وظلماً. ولد أبي في المخيّم في أول سنتَين للنكبة، وكما ولد بلا بيت استشهد في المخيّم بلا بيت، بعدما قصفت الطائرات البيت وتركته يسكن مؤقتاً في بيوت العائلة الأخرى في المخيّم. هكذا هي ذاكرة المخيّم، ذاكرة المؤقّت.

نحن الذين ولدنا في مخيم جباليا وعشنا فيه نشعر بنوع من التميّز لهذا الدور التاريخي للمخيّم منذ النكبة، منذ التشكيلات الأولى للفدائيين التي عُرفت بمجموعات مصطفى حافظ، التي كانَ جدّي لأمي، خليل، أحد أبطالها، ثم استشهد، وكان قد أصيب أيضاً خلال دفاعه عن يافا في إبريل/ نيسان عام النكبة. حتى جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية ومجموعات فصائل الثورة، خاصّة حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعد ذلك بقيّة الفصائل، بما فيها الإسلامية مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى. كانت دائماً ثمّة حكاية لمخيّم جباليا يمكن أن يرويها. حكاية تليق بقوّة حضور اسمه في مدوّنة النضال التحرّري. نعم، فالنواة الصلبة للفعل الكفاحي تقريباً للتنظيمات كلّها كانت في مخيّم جباليا. شهدت طرقاته قتال غيفارا غزّة (محمد الأسود)، ورفيق السالمي، وتلك الحكايات القديمة من الزمن الذي كان فيه الفدائيون يحكمون غزّة في الليل، فلا يقدر الجيش الإسرائيلي على السير في طرقاتها. كما لم يقتصر الأمر على مقاتلي فصائل منظّمة التحرير، بل أيضاً يمكن القول إن أول تشكيل وقائد عسكري لـ«حماس» كان عماد عقل، الذي شكّل فعله النضالي نواةَ عمل جهاز «حماس» العسكري. وربّما ظلّ اسمه أحدَ أبرز ما يرد في ذاكرة الحركة عسكرياً. لذلك، فإن لجباليا قسطاً كبيراً في ذاكرة (كما في الفعل الكفاحي) التنظيمات الفلسطينية كلّها.

صدّقنا ياسر عرفات حين قال عنّا «مخيّم الثورة»، وكان مخيّمنا مخيّم الثورة فعلاً، كان ثوار قطاع غزّة كلّهم يجدون ملاذهم فيه، ويخوضون معاركهم الأشرس في طرقاته، حتى حين اندلعت الانتفاضة الأولى (1987)، وجدت في جباليا مهدها، وأتذكّر ذلك اليوم في الحارة حين استشهد رفيق الطفولة حاتم السيسي، وكان يكبُرني بعام، كان هذا في صبيحة التاسع من ديسمبر/ كانون الأول. كان عرفات يحرص على أن يأتي إلى مخيّم جباليا صباح كلّ عيد، يعايد والدة حاتم السيسي، شهيد الانتفاضة الأولى، ويسلّم على الناس. هكذا كان يبدأ صباح العيد عند عرفات من المخيّم الذي أطلق عليه اسم «مخيّم الثورة»، كما كانت جباليا أول مكان زاره عرفات بعدما وطأت قدماه أرض غزّة، وألقى خطبته الأولى من فوق شرفة المجلس التشريعي، بعدما وصل إلى مدرسة الفالوجا، حيث خاطب الناس قائلاً «يا أهل مخيّم الثورة»، بل ونزل مع الشباب إلى حلقة الدبكة. طبعاً عليكم أن تتذكّروا أن أحد حارات المخيّم هي حارّة الفالوجا حيث المدرسة الثانوية الأساسية في المخيم، وهو اسم ازدانت به من اسم قرية الفالوجا التي لجأ بعض سكّانها إلى المخيم عام 1948، وهي البلدة التي شكّلت صمود جمال عبد الناصر ورفاق دربه خلال النكبة. حين قسُّمت المدرسة بين مدرستَين نظراً لزيادة تعداد السكّان، أُطلِق على مدرسة البنات اسم شادية أبو غزالة، وهي أول شهيدة بعد 1967، وهي من نابلس، كذلك حيّ تلّ الزعتر. لكن الحال هكذا في جباليا، كلّ شيء له ذاكرة ثورية مرتبط بالتاريخ النضالي. كذلك ميدان الشهداء الستّة الذين اغتالهم الجيش قبل أيّام من خروجه من المخيّم بعد توقيع اتفاقية أوسلو (1993).

في سبعينيّات القرن الماضي، كان مخيم جباليا قلعةَ العمل المسلّح، الذي شكّل تتويجاً لصعود قوة فصائل العمل العسكري استمراراً لدوره في الخمسينيّات والستينيّات من خلال تشكيل مجموعات مصطفى حافظ، والكتيبة «141» التي كان قد أرّخ لها أحد قادتها يونس الكتري من مخيّم جباليا، ومن ثمّ جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية. فتح آريل شارون في السبعينيّات شوارعَ واسعةً في المخيّم بهدم البيوت حتى يسهّل للجيش المرور بدباباته وجيباته العسكرية آملاً في أن ينجح بقمع القوة المسلّحة فيه، لكنّه لم ينجح. وحين لم يفلح ذلك كلّه خرجت إسرائيل بخطّةٍ لتفريغ المخيّم، وبقية المخيّمات، من خلال المشاريع الإسكانية، التي يهدم معها المواطن بيته في المخيّم ويستلم قطعةَ أرض في «المشروع» لبناء بيت عليها. ومن هنا ظهرت الأحياء السكنية (المشاريع) المجاورة للمخيّمات، وكان مشروع بيت لاهيا أوّل المشاريع، ثمّ ظهر مشروع الأمل في خانيونس، وبالطبع حيّ الشيخ رضوان في مدينة غزّة. وأيضاً لم تفلح إسرائيل بمحو المخيّم، فالناس كانوا يهدمون بيوتهم ويستلمون قطعة أرض في المشروع، ثمّ يعودون إلى بناء البيت أو ضمّه إلى بيتٍ مجاورٍ للعائلة.. وهكذا، حتى بات مشروع بيت لاهيا مثلاً جزءاً متكاملاً مع المخيّم.

الآن، تستعيد دولة الاحتلال تلك الذاكرة الثأرية، وتمحو المخيّم بشكل كامل من الوجود. ثمّة ثأر قديم لم تخمد ناره بين فكرة الثورة التي يشكّلها المخيّم في وجوده والجيش الذي أهين في كلّ مرة كان يحاول فيها دخول المخيّم والسيطرة عليه منذ النكسة، ثأر يجد طريقه عبر المحو والإزالة. المخيّم ليس مكاناً ينتمي إليه الإنسان، لأن سمته الأساسية أنه مؤقّت، لكنّنا نشعر فعلاً بأنّنا من هذا المكان. صحيحٌ أنّنا نحافظ على تذكير أنفسنا بمدننا وقرانا الأصلية، ولا سيّما أن حارات المخيّم تنقسم إلى أسماء القرى والمدن التي هاجر منها من يسكنون فيها؛ فمنطقتنا فيها بلوك اليافاوية (يافا)، وبلوك الهوجا (هوج)، وبلوك السنايدة (دير سنيد)، وبلوك البرابرة (بربرة). ومناطق المخيم كلّها وفق هذا المنوال، لأن المخيّم يحمل خريطة البلاد؛ فحين نُحبّه فنحن نُحبّ هذه الخريطة، ونحفظ هذه الذاكرة التي يسجّلها حتى في أدقّ تفاصيله.

مخيّم جباليا، الذي ظلّ طوال العقود السبعة ونيف الماضية شوكةً في حلق الاحتلال، سيظلّ كذلك، حتى لو هدموه بيتاً بيتاً. فالمخيّم ليس بيوتاً وليس شوارع، بل حكايات وذكريات ووعود بالعودة.

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

> لم يعد هناك مخيّم جباليا، ولم يعد هناك شمال، كما لن يكون هناك غزّة إذا استمرّ المجرم في تنفيذ مخطّطه أمام صمت العالم

> ثمّة ثأر قديم بين فكرة الثورة التي يشكّلها مخيّم جباليا في وجوده والجيش الذي أهين في كلّ مرة حاول فيها السيطرة على المخيّم

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads